دراسة اقتصادية لإنتاج وتصنيع الخبزفى مصر

شوقي أمين عبد العزيز سليم ، علاء الدين سعيد الشبراوى

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

أنتشر مفهوم الأمن الغذائي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بديلا لمفهوم الاكتفاء الذاتي ، ويرجح أن الاعتقاد بوجود علاقة قوية بين الأمن القومي للدول وتوفير الغذاء كأحد أهم العوامل في انتشار مفهوم الأمن الغذائي والذي يشير إلي قدرة المجتمع على توفير احتياجات المواطنين الأساسية من الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة لممارسة المواطنين حياتهم الطبيعية والحفاظ علي صحتهم وسلامتهم. ويشترط لتحقيق الأمن الغذائي أن يكون الغذاء متاحاًAvailability ومستقراًStability وأمناً Safety ويمكن للسكان الحصول عليه Accessibility بغض النظر عن مستويات الدخول، والمفهوم العربي للأمن الغذائي يركز على ضرورة توفير نسبة عالية من الغذاء فى المنطقة العربية بينما لا يشترط مفهوم المنظمات الدولية مثل الفاو والبنك الدولي ذلك .

ويعتبر الخبز أهم بنود الغذاء في المجتمع المصري، فهو يمثل أهم مكونات الوجبات الغذائية للفئات الأقل دخلاً، بينما يعتبر مكوناً هاماً في الوجبات الغذائية للفئات الأعلى دخلاً، ولكون الخبز في مصر يصنع بصفة رئيسية من القمح، فلقد أحتل القمح مكانة متميزة في مصر سواء من الناحية الإنتاجية حيث يمثل نسبة عالية من مساحة المحاصيل الشتوية، أو في التجارة الخارجية حيث تمثل وارداته المكون الرئيسي في الفجوة الغذائية المصرية، أو لما تمثله منتجاته من أهمية للإنسان والحيوان لارتباطه ببعض مهن الصناعات الغذائية.

ويعد الخبز مصدراً هاماً ورخيصاً للطاقة التى يحتاجها الانسان، حيث يمده بنحو ٣٤% ، ٤٠%، ٨% من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون على التوالي.

هذا ولقد تطورت صناعة الخبز في السنوات الأخيرة فانتشرت المخابز الآلية في معظم المناطق والأحياء لتقوم في الأساس بإنتاج الخبز (البلدي والإفرنجي) والمخبوزات بأنواعها المختلفة وهو ما يعكس حرصا شديداً من جانب الدولة على توفير خبز أكثر جودة بأسعار مدعمة مراعاة للبعد الاجتماعي للطبقات محدودة الدخل، ومن هنا كان اهتمام الدولة بوضع خطط متكاملة لضمان عدم المساس بدعم رغيف الخبز أو تأثره بالمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية، لذلك فقد قامت الدولة بتأمين صناعة الخبز بعدة إجراءات أهمها التوسع الأفقي والرأسي في زراعة القمح وذلك بتوسيع الرقعة الزراعية في المناطق الجديدة واستنباط أصناف عالية الإنتاجية واعتماد سياسة وأسلوب إنتاج خبز بلدى من دقيق مخلوط بنسبة٨٠% من دقيق القمح و ٢٠% من دقيق الذرة بهدف تقليل استخدام القمح وخفض الكميات المستوردة منه، ولقد ثبت أن الرغيف المخلوط يحتوى على قيمة غذائية عالية لاحتوائه على نسبة كبيرة من البروتينات والزيوت النباتية التي تتشبع بها حبة الذرة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة فى ازدياد كمية الواردات من القمح لمواجهة الاستهلاك المحلى منه، حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد فى مصر نحو ١٨٠ كجم فى السنة وهو معدل يفوق مثيله فى العالم كله، ويعزى ارتفاع معدل استهلاك القمح فى مصر إلى عدة أسباب أهمها تسرب دقيق القمح المخصص للخبز المدعم إلى صناعات أخرى أو إلى علف حيوانى او فقد فى الخبز نتيجة سؤ التصنيع أو عدم كفاءة أساليب توزيعه أو غير ذلك من أسباب كل هذا يؤدى إلى الازدحام أمام منافذ البيع.

الهدف البحثى:

يهدف البحث الى دراسة عرض القمح ومكوناته ومعدلات الاكتفاء الذاتى منه وكذلك صناعة الطحن ومشكلاتها، فضلا عن صناعة الخبز وما يصاحبها من مشكلات بغية وضع مجموعة من الحلول والتوصيات لهذه المشكلات من اجل تقليل تسرب الدقيق البلدى المدعم الى غير مستحقيه وكذلك تقليل التسرب من الخبز الى الاستخدامات الغير آدمية.

أسلوب الدراسة ومصادر البيانات:

أتبع في هذه الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والكمي مع استخدام بعض الأساليب الإحصائية الكمية، وقد اعتمدت الدراسة بصفة رئيسية على البيانات الاولية والتي تم جمعها من خلال أسلوب الاستبيان الريفي السريع (بمحافظة الجيزة) لبعض أصحاب مطاحن ومخابز القطاع الخاص، و كذلك بعض المسئولين في مطاحن ومخابز القطاع العام، وبعض المسئولين في غرفة صناعة الحبوب والغرفة التجارية بالإضافة إلى البيانات الثانوية من وزارة التموين والتجارة الداخلية وغرفة صناعة الحبوب ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبحوث المتعلقة بهذا المجال.

مناقشة النتائج

تتكون هذه الدراسة مما يمكن تسميته بقطاع القمح في مصر والذي يرتكز على عدة محاور تتمثل فى: عرض القمح، صناعة الطحن، صناعة الخبز، وأخيرا مشاكل إنتاج وتوزيع الخبز.

أولاً : عرض القمح :

يتكون عرض أي محصول من الإنتاج المحلي لهذا المحصول والواردات منه بالإضافة الى فرق المخزون مطروحا منه الصادرات والتي تكون صفرً في حالة محصول القمح لان مصر لا تصدر أي كمية من القمح ويبين جدول رقم (١) تطور عرض محصول القمح بالألف طن خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٥) ويتبين من الجدول أن جملة العرض المحلي للقمح في مصر

تبلغ سنويا نحو ٩.٧ مليون طن خلال فترة الدراسة ، وأن هذه الكمية متزايدة حيث كانت في عام ١٩٨٦ نحو ٥.٧ مليون طن ارتفعت إلى ٩.٧ مليون طن عام ١٩٩٢ بزيادة تمثل نحو ١٢%

سنوياً ، ثم بدا معدل الزيادة في الانخفاض لتصل إلى ١٠.٨ مليون طن عام ١٩٩٧ بنسبة زيادة ٢.٣% سنويا ، ثم انخفضت الكمية عام ٢٠٠١ إلى ٩.٨ مليون طن رغم زيادات السكان المتتالية ثم ارتفعت الى ١٤.٥ مليون طن عام ٢٠٠٥ بزيادة تمثل نحو ١١.٩ % سنوياً .

هذا ولقد تبين أن متوسط الإنتاج المحلي بلغ نحو ٥.٢ مليون طن بنسبة تمثل نحو ٥٣.٢% من متوسط جملة المعروض خلال فترة الدراسة، وأن متوسط جملة الواردات قدرت بنحو ٤.٤ مليون طن بنسبة تمثل نحو ٤٤.٩% من متوسط جملة المعروض، كما أن متوسط فرق المخزن بلغ نحو ١٨٦ الف طن بنسبة تمثل نحو ١.٩٠% من متوسط جملة المعروض والذي قدر بحوالي ٩.٧ مليون طن خلال فترة الدراسة (١٩٨٦ –٢٠٠٥) وفيما يلي شرح لمكونات عرض القمح.

(أ) الإنتاج المحلي من القمح :

يشير نفس الجدول (١) إلى تطور الإنتاج المصري من القمح خلال الفترة (١٩٨٦ –٢٠٠٥)، ويتبين من الجدول التزايد المستمر في كمية الإنتاج والتي ازدادت من نحو ١.٩ مليون طن عام ١٩٨٦ إلى نحو ٥ مليون طن عام ١٩٩٥ ، وتمثل نحو ٢٦٣% من إنتاج ١٩٨٦، ثم ارتفعت إلى ٨.١ مليون عام ٢٠٠٥ بنسبة تصل إلى نحو ٤٢٦% من إنتاج ١٩٨٦ ونحو ١٦٢% من إنتاج عام ١٩٩٥. وتشير نفس الأرقام إلى أن الإنتاج المحلي كان يمثل نحو ٣٣% من جملة المعروض من القمح عام ١٩٨٦ ، بينما ارتفعت هذه النسبة عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٦١% وهو إشارة واضحة للجهود المبذولة في زيادة الإنتاج وتقليل الورادات .

هذا وتشير المعادلة رقم (١) إلي الاتجاه الزمني العام لإنتاج القمح، حيث تؤكد على معنوية العلاقة الطردية بين الإنتاج الكلى وعنصر الزمن والتي اخذ الإنتاج الكلى فيها اتجاها عاما متزايدا بنحو ٣٠١ ألف طن وبنسبة زيادة قدرت بحوالي ٥٨% سنويا من متوسط الإنتاج ؛ هذا وتشير نتائج القياس إلي إن ٩٤%من التغيرات الحادثة فى الإنتاج الكلى التى يمكن تفسيرها من خلال العوامل الاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن.

ص^هـ =١٩١٠ +٣٠٠.٩ هـ ..... (١)

(١٧.٣)

ر٢=٩٤ ف= ٣٠٠.٤

الجدول رقم (١): تطور عرض القمح بالآلف طن خلال الفترة من ١٩٨٦ –٢٠٠٥.

السنوات	الإنتاج المحلى	الواردات	فرق المخزون	الصادرات	جملة المعروض
١٩٨٦	١٩٢٩	٣٤٠٥	٣٦٨	٠	٥٧٠٢
١٩٨٧	٢٧٢٢	٢٦٣٣	٩١٥	٠	٦٢٦٥
١٩٨٨	٢٨٣٩	٣٥٧٦	٣٧	٠	٦٤٥٢
١٩٨٩	٣١٨٣	٣٠٦٩	٦	٠	٦٢٥٨
١٩٩٠	٤٢٦٨	٤٤٥٦	٨٢٥-	٠	٧٨٩٩
١٩٩١	٤٣٧٥	٤٤٥٦	٤٣	٠	٨٨٧٤
١٩٩٢	٤٥٥٠	٤٩٦٤	٢٢٧	٠	٩٧٤١
١٩٩٣	٤٧٢٦	٤٠١٧	٢٨٩	٠	٩٠٣٢
١٩٩٤	٤٦٤٤	٦٥٩٧	٦٩١	٠	١١٩٣٢
١٩٩٥	٥٠٨٠	٥٠٧٠	١٠١	٠	١٠٢٥١
١٩٩٦	٥٧٢٩	٤٩٥٨	١٤٥	٠	١٠٨٣٢
١٩٩٧	٥٧٩٢	٤٨٤٢	٢٢٧	٠	١٠٨٦١
١٩٩٨	٥٩٧١	٥٤٣١	٢١٣	٠	١١٦١٥
١٩٩٩	٦٢٢٠	٤١٠٣	٦٩٤	٠	١١٠١٧
٢٠٠٠	٦٤٥٥	٤٣٠٢	٣٥٧	٠	١١١١٤
٢٠٠١	٦٤٠٩	٢٨١٨	٥٩٢	٠	٩٨١٩
٢٠٠٢	٦٤٤٠	٤٥٣١	٦٥٧-	–	١٠٣١٤
٢٠٠٣	٦٨٤٥	٤٠٦٥	٥٥-	–	١٠٨٥٥
٢٠٠٤	٧١٧٨	٤٣٦٧	٢٠٩-	–	١١٣٣٦
٢٠٠٥	٨١٤١	٥٧٧٣	٥٥٢	–	١٤٤٦٦
المتوسط	٥١٧٤.٨	٤٣٧١.٦٥	١٨٥.٥٥	–	٩٧٣٢
النسبة المئوية	٥٣.٢	٤٤.٩	١٩.٠	–	%١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – قطاع الشئون الاقتصادية – نشرة الميزان الغذائي – أعداد مختلفة.

ب- مناطق الإنتاج الرئيسية :

يشير الجدول رقم (٢) إلى توزيع الإنتاج على المحافظات المنتجة للقمح فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) وتبين من الجدول أن محافظة الشرقية هي أعلا المحافظات إنتاجا حيث يمثل إنتاجها نحو ١٣%، ثم الدقهلية بنسبة ١١% ثم البحيرة و كفر الشيخ والغربية بنسب ١٠% ، ٧% ، ٥% من متوسط الإنتاج الكلى من القمح خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) ويمثل إنتاج المحافظات الخمس نحو ٤٧% وهى محافظات رئيسية للوجه البحري ، بينما تأتى الفيوم (٦.٥%)،وأسيوط (٦.٣%) ، وسوهاج (٦.١%)، لتمثل أهم محافظات الوجه القبلي المنتجة للقمح، هذا ويمثل إنتاج المحافظات الثماني نحو ٦٥.٤% من جملة إنتاج مصر من القمح .

وعلى الرغم من التوسع فى زراعة القمح فى الأراضي الجديدة ، ألا أن الإنتاج منها مازال يمثل نحو ٦.١% فقط من الإنتاج الكلى بينما يأتي ٩٣.٩% منه من الأراضي القديمة، وهو مؤشر يؤكد ضرورة مراجعة شكل التركيب المحصولى ومراجعة أساليب زيادة إنتاج القمح فى المناطق الجديدة هذا وإذا كان الإنتاج محصلة لكل من مساحة المحصول وإنتاجية الوحدة المساحية ، فان قياس العلاقة الارتباطية بين الإنتاج وكل من المساحة والإنتاجية اثبت أن المساحة هي المحدد الأكثر تأثيرا، حيث قدر معامل الارتباط البسيط بينهما بنحو ٠.٩٧ بينما كان نحو ٠.٩٤ولعلاقة الإنتاج بالإنتاجية، وفيما يلي عرض تطور مساحة القمح .

الجدول رقم (٢): الأهمية النسبية لانتاج المحافظات من القمح متوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦).

المحافظة	الإنتاج ألف أردب	النسبة المئوية	المحافظة	الإنتاج ألف أردب	النسبة المئوية
الاسكندرية	٩٠٤.٤	٢.٣	بنى سويف	١٨٨٣.٤	٤.٨
البحيرة	٤٠٢٣.٢	١٠.٣	الفيوم	٢٥٢٦.١	٦.٥
الغربية	١٨٧٥.٩	٤.٨	المنيا	١٦٠٢.٤	٤.١
كفر الشيخ	٢٨٣٢	٧.٣	أسيوط	٢٤٥٢	٦.٣
الدقهلية	٤٣٠٣.١	١١.٠٤	سوهاج	٢٣٧١	٦.١
دمياط	٣٨٩.١	١	قنا	١٤١٧.٨	٣.٦
الشرقية	٥٠٧٩.٥	١٣.٠٣	أسوان	٤٠٥.٤	١.٠٤
الإسماعيلية	٥٠٢.٨	١.٣	الأقصر	١٧٥.٩	٠.٥
بور سعيد	٢١٢	٠.٥	شمال سيناء	٤٩	٠.١
السويس	٣٠.٧	٠.٠٨	جنوب سيناء	١.٣	٠.٠٠٣
المنوفية	١٣٩٥.٣	٣.٦	مطروح	٣٤١.٦	٠.٩
القليوبية	٦٠٣.٩	١.٥	الـــــوادى الجديد	٥٥٤.١	١.٤
القاهرة	٣.٢	٠.٠٠٨	النوبارية	٢٣٩٤.٦	٦.١
الجيزة	٦٤٤.٤	١.٧			
الجملة				٣٩٢٧٣.٢	%١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي _ نشرة الاقتصاد الزراعي _ عددين رقمى (٢٠٠٤-٢٠٠٦) .

تطور مساحة القمح فى ج. م. ع:

يبين الجدول رقم (٣) تطور مساحة القمح وبعض المتغيرات المرتبطة بها مثل الإنتاجية والإنتاج وتكاليف إنتاج الفدان والأسعار المزرعية والكمية الموردة وسعر التوريد وذلك خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦) ويتبين من الجدول:

- انه خلال الفترة (١٩٨٦ – ١٩٨٩) تراوحت المساحة بين ١.١ مليون فدان إلي ١.٣ مليون فدان بمتوسط ١.٢ مليون فدان وهى فترة تزايد مستمر وان كان بمعدلات بطيئة .
- أن الفترة بين ١٩٩٠ حتى ١٩٩٤ شهدت استقرارا فى المساحة حول ٢ إلي ٢.٢ مليون فدان الإ أنها أتسمت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان الإ أن متوسط الفترة أرتفع إلى ٢.١ مليون فدان بزيادة نحو ٩٠٠ ألف فدان عن متوسط الفترة الأولي .
- أن الفترة من ١٩٩٥حتى ٢٠٠٦ شهدت ارتفاع متوسط المساحة إلى نحو ٢.٥ مليون فدان بزيادة ٤٠٠ ألف فدان عن متوسط الفترة الثانية إشارة إلى انخفاض معدل الزيادة في المساحة الناتج عن عدم قدرة الأدوات السعرية والتكنولوجية في جذب المزيد من المنتجين لزراعة محصول القمح وأن زيادة مساحة القمح تتطلب إدخال تعديلات جوهرية في الحوافز التي تقدم لزيادة الإنتاج ،الإ أنه وكوضع عام فان مساحة القمح خلال الفترة الكلية للدراسة قد أتسمت بالزيادة ، وتشير المعادلة رقم (٢) إلى نتيجة التقدير القياسي للاتجاه الزمني العام لمساحة القمح .

ص^هـ =١٣٣٢.٦ +٧٨.١ سهـ .....(٢)

(٨.٦)

ر٢=٠.٧٩ ف=٧٣.٦

هذا ولقد تأكدت معنوية العلاقة بين المساحة وعنصر الزمن حيث أخذت المساحة اتجاهاً عاماً متزايدا بمقدار بلغ نحو ٧٨.١ ألف فدان وبنسبة زيادة ٣.٦%سنوياً من متوسط المساحة، وأن ٧٩%من التغيرات الحادثة في المساحة يمكن تفسيرها من خلال العوامل الاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن .

الجدول رقم (٣): المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية والأسعار والتكاليف والكميات الموردة لمحصول القمح خلال الفترة (١٩٨٦- ٢٠٠٦).

السنة	المساحة بالألف فدان	الانتاج بالألف طن	الانتاجية بالطن	التكاليف الكلية جنية /فدان	السعر المزرعى جنية /فدان	سعر التوريد جنية /فدان	الكمية الموردة بالألف طن	% للكمية الموردة من الانتاج
١٩٨٦	١١٧٨	١٨١٥	١.٥	٢٤٨.٩	٢٥.٧٦	١٧١.٧	٧٠	٣.٨٦
١٩٨٧	١١٨٦	١٨٧٢	١.٦	٢٨٤.٤	٣٣.٧٤	٢٢٤.٩	١٨٠	٩.٦٢
١٩٨٨	١٢٠٦	١٩٢٩	١.٦	٣٠٢.٩	٣٣.٠٩	٢٢٣.٥	١٤٠	٧.٢٦
١٩٨٩	١٣٧٣	٢٧٢٢	٢.٠	٣٣٠.٩٤	٣٥.٦١	٢٣٧.٤	٢٠٠	٧.٣٥
١٩٩٠	١٩٥٥	٤٢٦٨	٢.٢	٣٥٥.٥١	٦٥.٤٧	٤٣٦.٤	٥٦٠	١٣.١٢
١٩٩١	٢٢١٥	٤٣٧٥	٢.٠	٤٠٣.٩٦	٧١.٠	٤٧٣.٣	٥٣٠	١٢.١١
١٩٩٢	٢٠٩٢	٤٥٥٠	٢.٢	٤٦٦.٨	٧٤.٧٢	٤٩٨.١	٧٥٠	١٦.٤٨
١٩٩٣	٢١٧١	٤٧٢٦	٢.٢	٥٦٩.٠	٧٩.٠٢	٥٢٦.٧٥	١٠٦٠	٢٢.٤٣
١٩٩٤	٢١١١	٤٦٤٤	٢.٢	٦٤٠.٧	٧٩.٣٣	٥٢٨.٨	١١٢٠	٢٤.١٢
١٩٩٥	٢٥١٢	٥٠٨٠	٢.٠٢	٦٨٠.٦	٨٠.١٧	٥٢٣.٠	١١٢٣	٢٢.١١
١٩٩٦	٢٤١٢	٥٧٢٩	٢.٤	٧٣٥.١	٨٤.٤	٥٦٠.٠	١٢٥٢	٢١.٨٥
١٩٩٧	٢٤٨٦	٥٧٩٢	٢.٣	٧٨١.١	٩٦.٠٦	٦٤٠.٠	١٢٠٤	٢٠.٧٩
١٩٩٨	٢٤٢١	٥٩٧١	٢.٥	٨١٨.٠	١٠٠.٠٤	٦٤٤.١٣	١٥٢٥	٢٥.٥٤
١٩٩٩	٢٣٧٩	٦٢٢٠	٢.٦	٨٤٩.٥	١٠٢.٠	٦٩٠.١	٢٣٠٠	٣٧.٠
٢٠٠٠	٢٤٦٣	٦٥٦٤	٢.٧	٨٧٧.٧	١٠٣.٤	٦٩٦.٨	٢٤٠٠	٣٦.٦
٢٠٠١	٢٢٤٣	٦٢٥٥	٢.٨	١٥١٠.٤	١٠٤.٢	٧٠٤.١٧	٢٣٥٠	٣٧.٦
٢٠٠٢	٢٤٥٠	٦٦٢٥	٢.٧	١٥٢٢.٦	١٠٥.١	٦٩٦.٨	٢٤٠٠	٣٦.٢
٢٠٠٣	٢٥٠٦	٦٨٤٥	٢.٧	١٥٨٨.٤	١٠٧.٧	٧٠٠.٨٢	١٧٠٠	٢٤.٩
٢٠٠٤	٢٦٠٥	٧١٧٧	٢.٨	١٩٠٤	١١٤	١٠٠٠	٢٥٢٨	٣٥.٢
٢٠٠٥	٣٠٠٥	٨١٨٥	٢.٧	١٩٨١	١٦٨	١١٢٠	٢٦٧٣	٣٢.٧
٢٠٠٦	٣٠٦٣	٨٢٧٣	٢.٧	٢١٤٣	١٦٩	٢٢٥٣	٢٨١٧	٣٤.١

* السعر المزرعى للاردب والتكاليف الكلية مستخدمة بفترة ابطاء سنة .

المصدر : ١- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى – نشرة الاقتصاد الزارعى – اعداد متفرقة

٢- وزارة التموين – هيئة السلع التموينية .

دالة استجابة العرض المحلى للقمح فى مصر :

يقصد بدالة استجابة العرض تلك العلاقة الكمية التي تربط بين مساحة محصول كمتغير تابع والعوامل المؤثرة عليها كمتغيرات مستقلة آخذين فى الاعتبار الأفق الزمنى لتأثير المتغيرات المستقلة ولذلك تقاس تلك المتغيرات بفترات إبطاء تتناسب وطبيعة العملية الإنتاجية، ولان المزارع المصري يستجيب بالزيادة أو النقصان فى مساحة محصول ما أما لأسعاره او لتكاليف إنتاجه فى سنه سابقة، حيث يحدد السعر المزرعى للمحصول الدخل الكلى منه، بينما تحدد تكلفة انتاجه كل من قدرته التمويلية و صافى عائد المحصول فى نهاية العملية الإنتاجية، هذا وتشير المعادلة رقم (٣) إلي نتائج قياس دالة

استجابة العرض لمحصول القمح للعلاقة بين المساحة كعامل تابع والسعر المزرعى للإردب والتكاليف الكلية للفدان كعاملان مستقلان بفترة إبطاء سنة .

ص^هـ = ٩٢١.٤ + ١٧.٤س١هـ-١ - ٠.٣٠س٢هـ-١ (٣)

(٧.٤) (-١.٩)

ر٢ =٠.٨٩ ف = ٨٠.٩

حيث يتضح من المعادلة انه كلما زاد السعر المزرعى لإردب القمح فى سنة سابقة بما قيمته جنية واحد تزداد المساحة فى العام الحالي بنحو ١٧.٤ ألف فدان وان المرونة السعرية بلغت ٠.٤٨ وكلما زادت التكاليف بما قيمته جنية واحد فى عام سابق تنخفض المساحة المزروعة بنحو ٣٠٠ فدان، وان مرونة التكاليف بلغت -٠,٠٨ وهو ما يؤكد الأثر الأكبر لأسعار المنتج عن تكاليف الإنتاج وخاصة ان تكاليف الإنتاج معظمها غير مدفوعة نتيجة استخدام موارد عائلية بدرجة كبيرة سواء فى العمالة أو مستلزمات الإنتاج ، الأمر الذي يؤكد على ضرورة استخدام الأداة السعرية فى زيادة حافز المزارعين للتوسع فى زراعة القمح ، مع عدم إغفال الاهتمام بتطبيق الحزم التكنولوجية المتنوعة لزيادة متوسط إنتاج الفدان من القمح وهو ما يعنى فى النهاية زيادة اربحية محصول القمح وزيادة دخول منتجيه بشكل يسمح بالاستمرار فى زيادة الإنتاج وخفض الواردات وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي منه.

ب – واردات مصر من القمح :

يشير الجدول السابق رقم (١) إلي أن واردات مصر بلغت نحو ٤.٣ مليون طن فى المتوسط سنويا خلال فترة الدراسة (١٩٨٦-٢٠٠٥) وهى تمثل نحو ٤٥% من جملة المعروض من القمح فى مصر ، ويلاحظ أن الفترة بين ١٩٨٦،١٩٩٤ شهدت زيادة الواردات فى مجملها عن الإنتاج المحلى، فلقد بلغ المتوسط السنوى للإنتاج نحو ٣.٦٩ مليون طن ، مقابل ٤.١٣ مليون طن من الواردات بزيادة بلغت ٠.٤٤ مليون طن تمثل نحو ١٢% من متوسط الإنتاج خلال هذه الفترة ، بينما كان الإنتاج المحلى خلال هذه الفترة يمثل نحو ٤٦% ، كانت الواردات تمثل نحو ٥٢% من جملة المعروض من القمح ، واعتبارا من عام ١٩٩٥ حتى الآن فان الواردات أصبحت اقل من الإنتاج المحلى الذى ازداد لأول مرة عن ٥ مليون طن ، ويمكن القول بان علاقة الواردات بالإنتاج المحلى مرت بثلاثة مراحل الأولى بين ١٩٨٦-١٩٨٩ وكانت الواردات اكبر ، ثم مرحلة التعادل النسبي بين ١٩٩٠-١٩٩٤ ، ثم مرحلة تفوق الإنتاج عن الواردات اعتبارا من عام ١٩٩٥ بل انخفاض الواردات رغم زيادة السكان ، الأمر الذى يشير الى جهود مبذولة لترشيد الاستهلاك جنبا الى جنب مع جهود زيادة الإنتاج.

ج- مصادر استيراد القمح :

يشير الجدول رقم (٤) إلى التوزيع الجغرافي لواردات القمح والدقيق إلى مصر خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥- ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦) ، حيث تبين :

أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الأولى وفقًا للتوزيع الجغرافي لواردات القمح إلى مصر ، إلا أنه يلاحظ انخفاض نسبة مساهمتها في هذه الواردات من نحو ١.٨ مليون طنً بنسبة ٢٩.٥% من الإجمالي عام (٢٠٠٤/٢٠٠٥) إلى نحو ٠.٦ مليون طنً بنسبة ١١.٣% من الإجمالي لعام(٢٠٠٥/ ٢٠٠٦). أن هناك تنوعًا في مصادر استيراد القمح إلى مصر في عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ، حيث جاءت روسيا الاتحادية في المرتبة الأولى بنسبة ٤١.٥% ، تليها استراليا ثم أمريكا وفرنسا بنسب ٢٢.٧% ، ١١.٧% ، ١١.٦% على الترتيب.

د- نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح:

يمكن تعريف المخزون الاستراتيجي من سلعة ما بأنه الكميات التي تحتفظ بها الحكومة والقطاع الخاص من هذه السلعة لمواجهة الطلب المحلى أو التصديري على هذه السلعة خلال فترة زمنية مستقبلية وللمخزون الإستراتيجي أهمية لمواجهة الأزمات وضمان انسياب السلعة وتوافرها على مدار العام بدون اختناقات حتى لا تحدث أزمات تؤدى إلي ارتفاع الأسعار ، وتقوم الحكومات بتحديد الأوقات المناسبة لإعادة استيرادها ، كما تتم مراجعات دورية ومستمرة لمعدلات الطلب وظروف التغير فيه من فترة إلي أخرى.

ويتوفر لقطاع الأعمال العام صوامع فى العديد من الموانى المصرية كافية لتخزين احتياجات شهر واحد من القمح كما أن شركات المطاحن تمتلك مخازن تكفى احتياجات شهرين من القمح ، وتقوم الحكومة بدور هام من خلال وزارة التموين فى تنظيم وإدارة المخزون الإستراتيجي للقمح من خلال خطة متكاملة تم تطويرها بميزانية كبيرة لتطوير عمليات الاستقبال والتفريغ والتخزين بالموانى وعمليات النقل والتخزين فى الداخل والطحن ، وتعتبر فترة تغطية الإنتاج المحلى للاستهلاك وأسعار التوريد من أهم العوامل المؤثرة على تنظيم وإدارة المخزون الإستراتيجي للقمح .

ويوضح الجدول رقم (٥) فترة تغطية الإنتاج المحلى للاستهلاك خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦) ويتبين من الجدول أن فترة تغطية الإنتاج المحلى للاستهلاك قد تحسنت خلال الفترة حيث بلغت تلك الفترة حوالي ٢.٨ شهر عام ١٩٨٦ ، بينما أصبح الإنتاج يكفى استهلاك ٦.٢ شهر عام ١٩٩٥ وانخفضت إلي حوالي ٥.٧ شهر عام ٢٠٠٣ ثم ارتفعت الى ٦.٧ شهر عام ٢٠٠٦ وترجع زيادة نسبة التغطية الى تعميم خلط دقيق القمح بدقيق الذرة مما يعنى زيادة قدرة الدولة على مواجهة ما قد يحدث من تغير فى الظروف الاقتصادية والسياسية والمناخية فى العالم ، أو بمعنى أدق زيادة قدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي من أهم سلعة غذائية فى مصر .

الجدول رقم (٤): التوزيع الجغرافي لواردات مصر من القمح بالطن خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥- ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦).

السنة (٢٠٠٤/٢٠٠٥)	السنة (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦)

الدولة	الكمية	%	الدولة	الكمية	%
روسيا الاتحادية	١٣٨٧٧٩٦	٢٢.٤	روسيا الاتحادية	٢٢٢٦٧٥٣	٤١.٥
استراليا	٦٨٩٧٨٦	١١.١	استراليا	١٢١٩٢٩٤	٢٢.٧
أمريكا	١٨١٨١٢٨	٢٩.٤	أمريكا	٦٢٥٦٤٠	١١.٧
فرنسا	٧٨٤٤٥٦	١٢.٧	فرنسا	٦٢٢٤٩٩	١١.٦
سوريا	٢١٠٠٠٠	٣.٤	سوريا	٢٣٦٠٩٥	١.٤
اوكرانيا	٧٥٤٦١	١.٢	اوكرانيا	١٣٦٨٢٠	٢.٥
المانيا	٥٩٥٢	٠.٩	المانيا	٣٨٩٨٨	٠.٧
كرواتيا	١٦٠٧٨	٠.٣	كرواتيا	٣٨٠٠٠	٠.٧
الأردن	١٥٠٠٠	٠.٢	الأردن	٣٢٧٥٦	٠.٦
تايلاند	١٣٧٠٠	٠.٢	تايلاند	٢٢٧١٥	٠.٤
الارجنتين	٨٢١٩٨٠	١٣.٢	الارجنتين	١٦٤٨٤	٠.٣
سلوفينيا	٣٠٧١٥	٠.٥	سلوفينيا	١٧٥٦١	٠.٣
البرازيل	١٣٨٧٥٨	٢.٢	البرازيل	١٣٠٠٠	٠.٢
أخرى	١٧٩١٢٩	٢.٩	أخرى	١٢٢٦١٩	٢.٣
الجملة	٦١٨٦٩٣٩	١٠٠	الجملة	٥٣٦٩٢٢٤	١٠٠

% للأخرى حسبت من الإجمالى

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

هذا وتعتمد وزارة التموين فى تكوينها لمخزون يغطى فترة زمنية معينة على مايورد إليها من إنتاج محلى، بالإضافة إلى ما تستورده من الخارج ، وعادة ماتقوم باستلام التوريد الاختياري بأسعار أعلا من الأسعار العالمية لتحفيز المزارعين على زيادة إنتاجهم من ناحية ، وزيادة الكميات الموردة للحكومة من ناحية أخرى .

كما يوضح الجدول رقم (٣) السابق الإشارة إليه المساحة المزروعة والإنتاج والأسعار والتكاليف والكميات الموردة من القمح خلال الفترة (١٩٨٦ – ٢٠٠٦) حيث تؤثر الأسعار التي يتسلمها المنتج عند توريده للقمح على المساحة المزروعة وبالتالي المعروض من الإنتاج المحلى من القمح وعلى المخزون الإستراتيجي منه ويوضح الجدول زيادة المساحة والكمية الموردة بزيادة أسعار التوريد ، ويلاحظ من الجدول (٣) زيادة الكميات الموردة من القمح للحكومة باطراد خلال الفترة (١٩٨٦ – ٢٠٠٦) حيث بلغت النسبة المئوية للكمية الموردة من الإنتاج نحو ٣.٩% عام ١٩٨٦ وارتفعت إلي حوالي ١٣.١% عام ١٩٩٠ وبلغت عام ١٩٩٥ نحو ٢٢.١% ثم بلغت نحو ٢٥.٥% عام ١٩٩٨ إي حوالي ثمانية أضعاف النسبة عام ١٩٨٦ ، ثم بلغت نحو ٣٤.١% عام٢٠٠٦.

وتوضح المعادلة رقم (٤) العلاقة بين الكمية الموردة وسعر التوريد :

ص^ هـ = ٣٣٣ + ١.٦ س هـ ..... (٤)

(٥.١)

ر٢ = ٠.٨٠ ف = ٢٦.٥

حيث تأكد معنوية العلاقة بين الأسعار والكميات الموردة وان زيادة الأسعار بما قيمته جنية واحد يؤدى إلي زيادة الكمية الموردة بحوالي ١.٦ طن تقريبا خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦).

مما سبق يتضح ان الجولة تسعى جاهدة الى زيادة الإنتاج المحلى من القمح وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من هذه السلعة الاستراتيجية هذا من جهة ومن جهة أخرى فانه لابد من رفع كفاءة صناعة الخبز البلدى من اجل تقليل الفقد والتسرب من الدقيق المدعم والمخصص لإنتاج الخبز البلدى الى

صناعات أخرى أو الى استخدام الخبز كعلف حيوانى حيث تشير دراسات المعهد الدولى لبحوث سياسات الغذاء فى تقريره عن تسرب السلع الغذائية أن نسبة قيمة ما يتسرب فى السلع الغذائية المدعومة تبلغ نحو ١٦.٢% من اجمالى قيمة الدعم الغذائى، منه ٤٠% لتسرب الخبز، ٣٠% لتسرب الدقيق، كما يذهب نحو ٧-٨ % من الخبز البلدى الى تغذية الحيوانات والدواجن[٧] حتى لا تضيع الجهود المبذولة لرفع نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح لذا ينبغى دراسة صناعة الخبز البلدى والوقوف على أهم المشاكل التى تعترضها.

الجدول (٥) الإنتاج المحلى والاستهلاك الكلى ونسبة تغطية الإنتاج الى الاستهلاك الكلى للقمح فى الفترة من (١٩٨٦-٢٠٠٦).

السنة	الانتاج المحلي بالألف طن	الاستهلاك اليومى بالألف طن	نسبة تغطية الإنتاج للاستهلاك باليوم	نسبة تغطية الإنتاج بالشهر
١٩٨٦	١٨١٥	٢١.٥٦	٨٤.١٨	٢.٨
١٩٨٧	١٨٧٢	٢٦.٩٩	٦٩.٣٦	٢.٣
١٩٨٨	١٩٢٩	٢٧.٢٩	٧٠.٦٩	٢.٤
١٩٨٩	٢٧٢٢	٢٩.١٠	٩٣.٥٤	٣.١
١٩٩٠	٤٢٦٨	٢٩.٠٧	١٤٦.٨٢	٤.٩
١٩٩١	٤٣٧٥	٢٨.٤٢	١٥٣.٩٤	٥.١
١٩٩٢	٤٥٥٠	٢٦.٠٢	١٧٤.٨٧	٥.٨
١٩٩٣	٤٧٢٦	٢٦.٢٩	١٧٩.٧٦	٦.٠-
١٩٩٤	٤٦٤٤	٣٠.٩	١٥٠.٢٩	٥.٠-
١٩٩٥	٥٠٨٠	٢٧.٣	١٨٦.٠٨	٦.٢
١٩٩٦	٥٧٢٩	٢٧.٩	٢٠٥.٣٤	٦.٨
١٩٩٧	٥٧٩٢	٢٨.٤	٢٠٣.٩٤	٦.٨
١٩٩٨	٥٩٧١	٢٨.٩	٢٠٦.٩١	٦.٩
١٩٩٩	٦٢٢٠	٢٤.٨	٢٥٠.٨١	٨.٤
٢٠٠٠	٦٥٦٤	٢٨.٧	٢٢٨.٧١	٧.٦
٢٠٠١	٦٢٥٥	٢٥.٣	٢٤٧.٢٣	٨.٢
٢٠٠٢	٦٦٢٥	٣٢.٩	٢٠١.٣٧	٦.٧
٢٠٠٣	٦٨٤٥	٣٨.٥	١٧٧.٧٩	٥.٩
٢٠٠٤	٧١٧٧	٣٩.٧	١٨٠.٧٨	٦.٣
٢٠٠٥	٨١٨٥	٤٠.٢	٢٠٣.٦١	٦.٧٩
٢٠٠٦	٨٢٧٣	٤١.١٢	٢٣١.١٥	٦.٧١

. الاستهلاك اليومى = الاستهلاك الكلى ÷ ٣٦٥

.. نسبة التغطية = الانتاج ÷ كمية الاستهلاك اليومي

المصدر:جمعت وحسبت من:

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي *الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي* _ نشرة الأقتصاد الزراعي _ أعداد مختلفة.
- وزارة التموين والتجارة الداخلية- بيانات غير منشورة .

صناعة الخبز:

تمر صناعة الخبز خلال مرحلتين رئيسيتين هما صناعة الطحن ثم صناعة الخبز :

- المرحلة الأولى : صناعة الطحن

يوجد فى مصر ثلاثة أنواع من المطاحن هى : مطاحن الموانئ ومطاحن الحجارة ومطاحن السلندرات. وتبين من الجدول رقم (٦) أن كميات القمح المطحونة فى مصر عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بلغت نحو ١٤.٢ مليون طن منها ٧.٢ مليون طن من القمح المحلى و ٧ مليون طن من القمح المستورد مقابل ١٤ مليون طن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ منها ٦.٣ مليون طن من القمح المحلى و ٧,٧ مليون طن من القمح المستورد ، أي أن إجمالي القمح المطحون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ يزيد بمقدار ٠.٢ مليون طن تمثل نسبتها نحو ١.٤% من كميات القمح المطحونة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وقد تم توزيع كميات القمح البالغة نحو ١٤.٢ مليون طن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ لطحنها كالتالى (٥.٧، ٠.٢٢، ٥.٧، ١.١) مليون طن على التوالى لكل من مطاحن قطاع الأعمال العام، ومطاحن الاستثماري والخاص ، ومطاحن الموانئ والقرى- ومطاحن الخاص التمويني.

الجدول (٦) :كميات القمح المطحونة وإنتاج الدقيق البلدى والفاخر خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٤-٢٠٠٦/٢٠٠٥).

البيـان	السنوات	
	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١- كميات القمح المطحونة (مليون طن) منها:	١٤	١٤.٢
أ- القمح المحلى	٦.٣	٧.٢
ب- القمح المستورد	٧.٧	٧
٢- إنتاج الدقيق البلدى ٨٢% (بالألف طن)	٦٥٦٠	٦٧٢٤
٣- إنتاج الدقيق الفاخر ٧٢% (بالالف طن)	٤٣٢٠	٤٣٢٠

المصدر: اتحاد الصناعات – غرفة صناعة الحبوب ومنتجاتها – التقرير السنوى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

*** إنتاج الدقيق العادى (البلدى) أستخراج ٨٢%:**

كما تبين من نفس الجدول السابق أن إنتاج الدقيق البلدى ٨٢% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ قدر بنحو ٦٧٢٤ الف طن موزعه على النحو التالى ٤٧٨٦ ألف طن ، ١٩٣٨ ألف طن إنتاج لمطاحن قطاع الأعمال العام والخاص على التوالى، مقابل ٦٥٦٠ ألف طن فى العام السابق بزيادة قدرها ١٦٤ ألف طن تمثل نسبتها نحو ٢.٥% عن إنتاج الدقيق عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

*** إنتاج الدقيق الفاخر ٧٢%:**

تبين من الجدول رقم (٦) عدم حدوث أى تغيير على انتاج كمية الدقيق الفاخر خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حيث بلغ نحو ٤٣٢١ الف طن موزعة على النحو التالى ١٤٠٠ ألف طن، ٢٩٢٠ الف طن إنتاج لمطاحن القطاع العام ، والاستثمارالخاص على الترتيب.

*** طاقة المطاحن لانتاج الدقيق البلدى ٨٢%:**

تشير بيانات الجدول رقم(٧) إلى الطاقات الكلية الطاحنة لمطاحن إنتاج الدقيق التموينى ٨٢% قدرت بنحو ٣٠.٧ ألف طن قمح/ يوم عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ موزعة على النحو التالى (١٨.٣،١٢.٤) الف طن للقطاعين العام والخاص على التوالى وهذه الكمية تعطى ٢٥.٢ الف طن دقيق بلدى/يوم ، بينما يقدر الاستهلاك بنحو ١٣.٩ الف طن دقيق بلدى/يوم، اى أن هناك طاقة معطلة تقدر بما يزيد عن ١١ الف طن دقيق بلدى/يوم بنسبة تمثل نحو ٤٥%.

*** طاقة المطاحن لانتاج الدقيق الفاخر:**

تشير نفس بيانات الجدول السابق إلى أن الطاقات الطاحنة لإنتاج الدقيق الفاخر ٧٢% تقدر بحوالي ١٦.٩ ألف طن قمح/يوم عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ موزعة كالتالي (٥.١، ١١.٨) ألف طن/يوم لمطاحن قطاع الأعمال، الاستثماري والخاص على الترتيب، وهذه الكمية ينتج عنها حوالى تعطى ١٢.٢ ألف طن دقيق فاخر/يوم، بينما يقدر الاستهلاك بنحو ٦.٥ ألف طن دقيق فاخر فى اليوم ، أي أن هناك طاقة معطلة تقدر بنحو ٥.٧ ألف طن دقيق فاخر/ اليوم بنسبة تمثل ٤٧% من طاقة الطحن المتاحة لذلك لابد من توجيه الاستثمارات الجديدة الى مجالات اخرى.

الجدول رقم (٧): طاقة مطاحن القمح لإنتاج دقيق بلدى وفاخر بالألف طن خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

البيـان	الكمية/يوم
١- الطاقة الطاحنة من القمح لانتاج دقيق ٨٢%	٣٠.٧
أ- مطاحن القطاع العام	٤٨.٣
ب- مطاحن القطاع الخاص	١٢.٤
جـ- ناتج الدقيق	٢٥.١
د- الاستهلاك	١.٣٩
هـ- الفائض	١١.٢
٢- الطاقة الطاحنة من القمح لانتاج دقيق فاخر ٧٢%:	١٦.٩
أ- مطاحن القطاع العام	٥.١
ب- مطاحن الاستثماري والخاص	١١.٨
جـ- ناتج الدقيق	١٢.٢
د- الاستهلاك	٦.٥
هـ- الفائض	٥.٧

المصدر: اتحاد الصناعات – غرفة صناعة الحبوب ومنتجاتها – التقرير السنوى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

المعوقات التى تواجه صناعة الطحن:

تم تحديد أهم المعوقات التى تواجه صناعة الطحن من خلال إجراء الاستبيان الريفى السريع لبعض أصحاب مطاحن ومخابز القطاع الخاص، و كذلك بعض المسئولين في مطاحن ومخابز القطاع العام، وبعض المسئولين في غرفة صناعة الحبوب والغرفة التجارية بمحافظة الجيزة.

أولا: المعوقات التى تواجه المطاحن التموينية ٨٢%:

١- الوزارة لم تعتمد الوزارة حتى الآن القدرات النمطية الجديدة للمطاحن التى تم تطويرها من نظام الحجارة الى نظام السلندرات الحديثة والتى يتم محاسبتها كل ثلاث شهور مما يعوق سداد الأقساط الشهرية للبنوك مقابل القروض لإقامة المشروع.

٢- الانخفاض الكبير فى موارد المطاحن من جراء تثبيت تكلفة الطحن من قبل وزارة التموين على الرغم من عدم ملاءمة تلك الفئات التى حددتها الوزارة للتكلفة الفعلية، نظراً لارتفاع جميع أسعار عناصر الإنتاج من أجور وكهرباء ووقود وغيرها نتيجة تحرير أسعار المستلزمات وهو ما يعنى أن نشاط الطحن يحقق انخفاضا فى الارباح.

٣- الفروق البسيطة فى تكلفة الطحن بين مطاحن السلندرات المتطورة ومطاحن الحجارة حيث حددتها الوزارة عام ١٩٩٣ بحوالى ١٠.٣، ١١.٥ جنيه/طن للمطاحن الحجارة والسلندرات على التوالى، بالرغم من ارتفاع تكاليف الطحن بالسلندرات حيث بلغ تكلفة طحن الطن حوالى ٤٩.٢١ جنيه/طن مقارنة بحوالى ٣٢.٩ جنيه/طن لمطاحن الحجارة (تكلفة فعلية من المقابلات الشخصية) ثم ارتفعت الأن الى ٧٥ جنيه/طن ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

ثانيا: المعوقات التى تواجه مطاحن ٧٢%:

(١) القصور فى التوجيه الوزاري رقم ٥ لسنه ٢٠٠٣ الصادر فى ٢٠٠٣/٩/١٩ والذى يقضى بتوزيع (١٠-١٢) جوال للمخابز الأفرنجى دون النظر الى الكثافة السكانية.

(٢) عدم أعطاء تعليمات مباشرة للبنوك بفتح كافة الاعتمادات المستندية الخاصة بالقمح للقطاعين العام والخاص.

المرحلة الثانية: صناعة الخبز:

تواجه صناعة الخبز عجزا شديدا فى العمالة المدربة والفنية حيث يعتبر العنصر البشرى هو العنصر المؤثر أو الحاكم فى هذه الصناعة ومن الملاحظ أن هذه الصناعة تواجه عجزاً شديداً فى العمالة المدربة والفنية التى تلزم بإنتاج خبز جيد .

رابعا: مشاكل إنتاج وتوزيع الخبز:

فى ضوء الظروف الحالية لزيادة الطلب على الخبز البلدى المدعم وانتشار ظاهرة الزحام والطوابير أمام المخابز البلدية منذ الصباح الباكر فقد أمكن الوقوف على أهم أسباب هذه الظاهرة من خلال الاستبيان المشار اليه سابقا والمتمثلة فى :

١- ارتفاع أسعار الدقيق الفاخر ٧٢% بالأسواق وما يترتب على ذلك من ارتفاع أسعار المكرونة الشعبية والخبز الإفرنجي والخبز السياحي.

٢- ارتفاع أسعار الأرز الأبيض بالأسواق.

٣- ارتفاع أسعار النخالة الخشنة والتى تستخدم كعلف حيوانى وكذلك مكونات الأعلاف الأخرى.

٤- ارتفاع أسعار الذرة الشامية.

٥- ظهور ظاهرة تهريب الدقيق البلدى المدعم ٨٢% من المخابز البلدية المرخصة للمخابز الطباقى غير المرخصة وما يترتب على ذلك من أثار سلبية مختلفة وإعادة نخله واستخدامه فى أغراض أخري مما يقلل المعروض من الخبز البلدى ويزيد من الزحام.

وحيث أن السياسة العامة تهدف إلى تحرير الاقتصاد فمن ثم أصبحت أسعار الدقيق الفاخر ٧٢% فى ازدياد مستمر نظراً لقيام المطاحن المنتجة له بتدبير احتياجاتها من الاقماح اللازمة لإنتاجه بمعرفتها عن طريق الاستيراد وارتباط هذا بالأسعار العالمية للقمح وارتفاع سعر صرف الجنيه المصري نتيجة لاطلاق حرية التداول والغاء كافة القيود على إنتاج هذه النوعية من الدقيق (وكذلك الحال بالنسبة للأرز الأبيض).

وتقترح الدراسة حلولا للمشاكل السابقة تتمثل فى:

(١) تعديل نسبه استخراج الدقيق:

تعديل نسبة استخراج الدقيق البلدى لتصبح ٨٥% أو ٨٧.٥% بدلاً من ٨٢% حيث من المعلوم أن معدل تصافى الدقيق البلدى ٨٢% من الأردب الواحد من القمح طبقاً للقوانين والقرارات التموينية هو ١٢٣ كيلوجرام/أردب. وأن معدل تصافى الدقيق ٨٥% فى الاردب الواحد من القمح أيضا يكون ١٢٧.٥ كيلوجرام/أردب، أن معدل تصافى الدقيق البلدى ٨٧.٥% من الأردب ١٣١.٣ كيلوجرام/أردب. ومن هنا فان عملية تعديل نسبة الاستخراج سيترتب عليها زيادة فى معدلات استخراج الدقيق بمقدار ٤.٥ كيلوجرام/أردب، ٨.٣ كيلوجرام/أردب للنسبتين ٨٥%، ٨٧.٥% على التوالى فى كل أردب يتم طحنه وبالتالى زيادة إجمالية فى كميات الدقيق البلدى الناتج يمكن حسابها على حسب كل محافظة بالمعادلة (كميات الاقماح المطحونة ٤.٥ كجم أو ٨.٣ كجم) على حسب نسبه الاستخراج. وقد اشارت اجابات المبحوثين أن زيادة نسبة الردة بالدقيق لا يؤثر على كفاءة صناعة الخبز بل بالعكس لان الردة تعمل على تماسك العجين. مع الأخذ فى الاعتبار ما يلى:-

١-عدم زيادة كميات الاقماح المطحونة على مستوى الجمهورية وبالتالى عدم زيادة الدعم المخصص للاقماح .

٢-عدم تأثير عملية تعديل نسبة الاستخراج على مواصفات الدقيق البلدى الناتج تقريباً وخاصة اذا ما أدخل فى الاعتبار عمليات خلطه أوتوماتيكياً بدقيق الأذرة البيضاء الشامية بوحدات الخلط الملحقة بمطاحن السلندرات الحديثة والتى تعمل حاليا بعد الغاء العمل بنظام مطاحن الحجارة لمواكبة تكنولوجيا الطحن العالمية والارتفاع بجودة المنتج وتقليل الفاقد فى الاقماح وتحقيق أعلى معدلات تصافى والحفاظ على الصفات.

٣-عدم تأثر ناتج النخالة الخشنة بشكل ملموس نتيجة نسب السنون فيها بالإضافة لوجود البدائل المختلفة فى أعلاف الماشية وخاصة العليقة الخضراء معظم أوقات العام.

ومن البديهى ان تتسبب تعديل نسبة الاستخراج على هامش ربح المطاحن حيث ان وزارة التضامن الاجتماعى تترك تسويق النخالة بالاسعار الحرة لصالح المطاحن.

(٢) إمكانية الترخيص لمن يرغب من المخابز غير المرخصة وكذا المخابز نصف الآلية المستجدة:

من المعلوم أن المخابز الطباقى تقوم بالحصول على احتياجاتها من الدقيق البلدى اللازم لتشغيلها عن طريق تهريب هذا الدقيق من المخابز البلدية المرخصة ذات الحصص التموينية حيث يتراوح سعر الجوال الواحد زنة خمسون كيلوجرام حالياً فى أسواق التهريب من ٤٠-٥٠ جنيهاً للجوال مقارنة بسعر ١٤.٦٥ جنيه للجوال للمخابز المرخصة رغم المحاولات الجادة من جميع أجهزة التموين والاحياء لغلق هذه المخابز ورغم صدور العديد والعديد من قرارات الغلق لها إلاّ انها أو معظمها مازال يعمل.

فإذا ما أمكن الترخيص لهذه المخابز بعد استيفائها للشروط اللازمة للترخيص وتحديد حصص من الدقيق لها بالسعر الاقتصادى أو كما يراه المختص فإن هذا سيترتب عليه عمل هذه المخابز بطريقة شرعيه يمكن من خلالها أحكام الرقابة عليها. وهنا لا بد أن يوضع فى الاعتبار الآتى:

١- أن تخصص بعض وحدات مطاحن قطاع الأعمال العام لصرف حصص الدقيق اللازمة لهذه المخابز.
٢- وضع مواصفات خاصة للأجولة المخصصة لهذه الحصص سواء من حيث لون الجوال أو وزنه لإمكانية السيطرة والرقابة عليه.
٣- قيام المختصين بوضع الضوابط اللازمة لتحديد حصص هذه المخابز.

(٣) تكلفة إنتاج الخبز والدعم:

أ- تكلفة انتاج الخبز:

تشير البيانات والمعلومات التى تم الحصول عليها من خلال المقابلات الشخصية لبعض أصحاب المخابز للقطاع الخاص ومخابز القطاع العام، وجد ان تكلفة إنتاج رغيف الخبز المحددة من قبل وزارة التموين لم تتغير منذ عام ١٩٨٨ على الرغم من ارتفاع جميع أسعار مستلزمات الإنتاج، حيث ان أجور تكلفة خبز الجوال ١٠٠ كيلوجرام تبلغ حوالى ٤.١٥ جنيه توزع على سبعة عمال (الفران- العجان- مساعد العجان – الخراط – الطولجى – السحلجى – البياع) بخلاف مستلزمات الانتاج من ملح – خميره- ووقود ...الخ. فى حين ان التكلفة الفعلية التى تتضمن (الأجور – المستلزمات السلعية – المستلزمات الخدمية – مصروفات تحويلية وتحويلات جارية تخصيصية (ضرائب عقارية) تبلغ حوالى (١٤.٤٩٦، ١١.٣٠٣، ١٥.٢٧٧ جنيه) لتصنيع جوال دقيق وزنه ١٠٠ كجم الى خبز لكل من أنواع المخابز (الشامى الآلى، نصف آلى، الأفرنجى) على التوالى. والأن بدأ التفكير فى تغير تكلفة الانتاج نظراُ لارتفاع تكلفة الصناعة.

ب- الدعم:

يتبين من الجدول (٨) أن قيمة الدعم المقدم لرغيف الخبز بلغ نحو ١٢.٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بمعدل زيادة ٥٦٤ % عن عام ١٩٩٥ الذي بلغ نحو ٣.٢ مليار جنيه، ويجب النظر فى سياسات الدعم التى تقدم لصناعة الخبز البلدى ٨٢% حيث لا يصل الدعم الى مستحقيه وهو من الأسباب الرئيسية وراء تهريب الدقيق. ولقد كان من نتيجة دعم القمح ودقيقه وانخفاض أسعاره المحلية وتدعيم المخابز بالقرى زيادة معدل الاستهلاك السنوى للفرد زيادة كبيرة لا تتفق ومعدلات الاستهلاك

الغذائى فى البلاد المماثلة الأخرى، كما زاد حجم الفاقد فى صورة استخدامات أخرى كأعلاف الحيوان والدواجن لم تكن موجودة من قبل، كذلك زادت معدلات الفقد الفيزيقي لسوء التصنيع فى الاستهلاك من الخبز المدعم، وقد أدت الاختلالات السعرية بين القمح والمحاصيل البديلة الى زيادة الفاقد الاقتصادي وعدم أمكان تحقيق الأهداف الإنتاجية العالية لتساهم فى الحد من استيراد القمح والدقيق.

ولا شك ان للدعم جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية ولا يمكن قصر التفكير عند تقييم الدعم على البعد الاقتصادي وحده واستبعاد الأبعاد الأخرى، كما ان القضية لا ترتبط بما تتحمله الدولة من دعم بل هو جزء له ارتباط وثيق بجميع أبعاد المشكلة الاقتصادية فى مصر.

الجدول رقم (٨) تطور الدعم المقدم لرغيف الخبز من عام (٩٦/٩٥-٢٠٠٦/٢٠٠٥).

بالمليون جنيه

السنوات	القيمة
١٩٩٦/٩٥	٢١٨٥.٤
١٩٩٧/٩٦	٢٣٠٧.٨
١٩٩٨/٩٧	٢٣٨٠.٤
١٩٩٩/٩٨	٢٤٦٠.٥
٢٠٠٠/٩٩	٢٥٦٠.٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٧٤٢.٦
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٨٩٥.٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٢٠٠.٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٢٠١.٠
٢٠٠٥/٤٠٠٤	٧١٣٤.٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨٤٤٢.٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٦٧.٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٢٤٠.٠

المصدر: و زارة التموين – هيئة السلع التموينية.

وفى ضوء ما سبق فانه يمكن تحقيق العديد من الأهداف منها:

١- عدم زيادة كميات الاقماح المطحونة على مستوى الجمهورية لفترة ليست بالقصيرة حيث سيتم توفير كميات الدقيق اللازمة لتشغيل هذه المخابز أو المخابز النصف اليه المستجدة من كميات الدقيق الناتجه كزيادة فى معدلات التصافى نتيجه لتعديل نسبه الاستخراج الى ٨٥% أو ٨٧.٥% ومقدارها ٤.٥كجم أو ٨.٣ كجم/أردب بالإضافة الى تقليل كميات الاقماح المطحونة بمطاحن القطاع الخاص حيث يتم صرف حصصها من الاقماح بنظام التعويض طبقا للربط المتفق عليه وما يتبع ذلك من تخفيض المستحقات المالية لدى هيئة السلع التموينية وتقليل الدعم.

٢- المساهمة فى زيادة إنتاج الخبز البلدى باستغلال الطاقات المتاحة للمخابز المستوفاه لشروط الترخيص وكذلك المخابز البلدية النصف آلية المستجدة على مستوى الجمهورية والتى يلزم تشغيلها زيادة حصص الدقيق للمحافظات أو اللجوء لنظام التخصيم من حصص المخابز المجاورة فى بعضها.

٣-استكمال ربط معظم مطاحن قطاع الأعمال العام حيث سيتم ربط جميع حصص المخابز المطبق عليها هذا النظام على وحداتها الإنتاجية.

٤-القضاء على ظاهرة عمليات تهريب الدقيق البلدى من المخابز البلدية المرخصة بنسبة تصل الى نحو ٣٠% حيث سيتوافر الدقيق اللازم لتشغيل المخابز الطباقى غير المرخصة والمخابز المستجدة المستوفاة للشروط بطرق شرعية وبأسعار تقل عن أسعار الدقيق المهرب ودون الوقوع تحت طائلة القانون فى حالة ضبطه. الأمر الذى يترتب عليه إجبار أصحاب المخابز البلدية على إنتاج كامل حصصهم من الدقيق المخصص لمخابزهم فى صورة خبز بلدى حيث ان إنتاج هذا الدقيق فى صورة خبز بلدى سيصبح أكثر ربحية من بيعه فى السوق السوداء فى هذا الحالة.

ومن خلال العرض السابق والزيارات الميدانية لبعض المطاحن والمخابز والمقابلات الشخصية لبعض أعضاء غرفة صناعة الحبوب ومنتجاتها يمكن تناول بعض الحلول المقترحة للمساهمة فى حل مشكلة الخبز البلدى ٨٢% والتى يمكن تلخيصها فى الاتى:.

- تحسين نوعيه رغيف الخبز من خلال تشديد الرقابة التموينية على المخابز.
- اعادة النظر فى تكلفة إنتاج رغيف الخبز بما يشجع اصحاب المخابز على انتاج حصص الدقيق كاملة.
- دراسة تعديل نسبه الاستخراج بما لا يؤثر على مواصفات جودة الرغيف.
- الترخيص للمخابز غير المرخصة.
- العناية بالرقابة على المطاحن حتى يتم إنتاج دقيق ذات نوعيه جيدة.
- أعادة الفحص الضريبى للمخابز الأفرنجى ٧٢% حيث يتم الحساب على أساس أن كل واحد كيلوجرام دقيق يعطى ١.٧٥ كيلوجرام عجين حيث يقطع الرغيف على ١١٠ جرام ليعطى رغيف وزنه ٩٠ جرام بسعر ١٠ قروش لذلك يجب الحساب على إساس ١١٠ جرام وليس ٩٠ جرام.
- العمل على تعديل سعر توريد القمح بما يتناسب والأسعار العالمية لتشجيع المزارعين على إنتاج القمح وتوريده.
- العناية بالرقابة على التخزين مع الاهتمام بظروف التخزين الجيدة والسليمة للقمح والدقيق سواء فى الشون أو الصوامع او المطاحن أو المخابز لتقليل الفاقد الكمى والنوعى الى ادنى حد ممكن.
- سرعة اجراء الفحوص المختلفة فى الميناء للشحنات المستوردة من القمح أو الدقيق خلال أسبوع من تاريخ وصول الشحنة حتى لا يحدث انتظار للسفن ومن ثم ارتفاع التكاليف نتيجة غرامات التأخير.
- العمل على توفير العمالة الفنية المدربة فى مجال الطحن والخبز من خلال فتح مراكز للتدريب على هذه المهن يتولى الاشراف عليها وزارة التموين والحكم المحلى.
- الاتجاه نحو تشجيع اهالى الريف بقيامهم بتصنيع الخبز داخل المنازل عن طريق وحدات الية صغيرة يجرى تصنيعها محلياً وتعمل بالغاز، مع توجيه المصانع الحربية ومصانع القطاع العام والخاص نحو إنتاج هذه الوحدات بإتقان وكفاءة يتوفر فيها شروط الأمان.
- توفير الآلات ومستلزمات الإنتاج الخاصة بالمطاحن والمخابز محلياً.
- أعادة النظر فى توزيع حصص الدقيق على حسب الكثافة السكانية.
- تحويل الفائض من الدقيق ٧٢% الى دقيق ٧٦% يستخدم فى صناعة الخبز الشامى والسياحى والمجري.

– تمكين الاتحاد التعاونى (التعاونيات) من توفير مستلزمات الإنتاج وتقديم القروض بأسعار منخفضة للمزارعين.

– أعادة النظر فى قانون الجزاءات رقم ٦١٠ لسنه ١٩٩٨ والخاص بالمخابز حيث يتم الغلق او الخصم من حصص الدقيق.

– إعادة النظر فى الموافقات التى تعطى لمطاحن ٧٢%.

– العمل على منع استخدام الخبز للاستهلاك الحيوانى والداجنى الذى يبلغ (٧–٨ %) وترشيد استخدام الخبز عن طريق تحسين صناعته وذلك من خلال سلسلة من برامج التوعية تقوم عليها مؤسسات الدولة المختلفة ومنضمات المجتمع المدنى.

– الاهتمام بنوعية القمح المستورد وملاءمته لنوعية القمح المنتج محليا.

الملخص

يهدف البحث إلي دراسة مكونات عرض القمح وشرح لعرض التركيب الهيكلي لصناعة الخبز بداية من صناعة الطحن ، ثم البحث على مشكلات إنتاج الخبز مستهدفا ايجاد بعض الحلول لهذه المشكلات ويعتبر القمح والدقيق من اهم السلع الأساسية فى مصر حيث بلغ متوسط استهلاك الفرد من القمح نحو ١٨٠ كجم وبلغت اجمالى الكمية المستهلكة نحو ١٥ مليون طن قمح عام ٢٠٠٦ ، وان المساحة المزروعة من القمح بلغت عام ٢٠٠٦ نحو ٣٠٦٣ ألف فدان انتجت نحو ٨.٢٧ مليون طن قمح بمتوسط انتاجية بلغ نحو ٢.٧ طن / فدان ، كما يتبين من الدراسة ان إجمالي واردات مصر من حبوب القمح بلغت نحو ٥٣٦٩ ألف طن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تستورد من أمريكا واستراليا وبعض الدول الاخرى، ويتبين من الدراسة ان للحكومة دور بارزاً فى تنظيم وادارة المخزون الإستراتيجي للقمح وذلك من خلال جهود وزارة التموين حيث تبين ان فترة تغطية الإنتاج المحلى للاستهلاك قد ارتفعت من ٢.٨ شهر فى عام ١٩٨٦ الى نحو ٦.٧ شهر فى عام ٢٠٠٦ ، ثم اتضح ايضا زيادة الكميات الموردة من القمح المحلى الى وزارة التموين من ٧٠ ألف طن عام ١٩٨٦ لنحو ٢٨١٧ ألف طن عام ٢٠٠٦ مما يؤكد على صحة سياسة وتوجهات الدولة تجاه تحقيق وزيادة الاكتفاء الذاتي من القمح ، وقد تبين أن المسلك التسويقي للدقيق نسبة استخلاص ٧٢% يختلف عن المسلك التسويقي للدقيق نسبة استخلاص ٨٢% وذلك للاختلاف فى مصدر الدقيق لكلا منهما ، وقد تبين ان الطاقات الطاحنة اليومية بلغت نحو ٣٠.٧ ألف طن من القمح لانتاج دقيق بلدي ٨٢% ، نحو ١٦.٩ ألف طن لانتاج دقيق فاخر ٧٢% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، كما اتضح أن تعديل نسبة استخراج دقيق ٨٢% إلى ٨٥% أو ٨٧.٥% يترتب علية زيادة كمية الدقيق لكل إردب بنحو ٤.٥ كجم أو ٨.٣ كجم على الترتيب ، كما يتبين ان تكلفة طحن الطن من القمح بمطاحن السلندرات والحجارة بلغت نحو ٤٩.٢١ ،٣٢.٩ جنية/طن على التوالي ، وان تكلفة إنتاج جوال دقيق ١٠٠ كجم إلي خبز قد بلغ لكل من المخابز الشامي الآلي ، النصف ألي ، الإفرنجي نحو (١٤.٤٩ ، ١١.٣، ١٥.٢٨) جنية على التوالي ، كما بلغ قيمة الدعم المقدم لرغيف الخبز والدقيق نحو ١٢.٤ مليار جنية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

التوصيات

١- تحسين نوعية رغيف الخبز وترشيد استخدامه من خلال توفير العمالة الفنية المدربة فى مجال الطحن والخبز لانتاج دقيق جيد وبالتالي إنتاج خبز جيد مما يقلل من الفاقد فى هذه المرحلة .

٢ – إعادة النظر فى تكلفة إنتاج الطحن والخبز مع إعادة النظر فى إعادة توزيع الدقيق على حسب الكثافة السكانية .

٣ –الاهتمام بظروف التخزين الجيدة والسليمة للدقيق والقمح مع منع استخدام الدقيق كعلف للحيوانات والدواجن.

٤ – تعديل نسبة الاستخراج والترخيص للمخابز التي تعمل بصورة غير شرعية .

٥ – الاهتمام بنوعية القمح المستورد ومدى ملاءمتها لنوعية المنتج .

٦ – إعادة النظر فى الدعم لانه لا يصل إلي مستحقيه .

المراجـع

١– اتحاد الصناعات، غرفة صناعة الحبوب ومنتجاتها، التقرير السنوى ٢٠٠١/.٢٠٠٢

٢– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات نشرة الإنتاج والإستهلاك والتجارة الخارجية.

٣– حسن خضر ، السياسة السعرية الزراعية بين القيود الحكومية فى الماضى وسياسة التحرر الإقتصادى ، مؤتمر السياسات الزراعية مارس ١٩٩٥ .

٤– سعد نصار وآخرون ،" السياسات المصرية والتسويقية في الزراعة في جمهورية مصر العربية "، ١٩٨٧ .

٥– عزة ابراهيم عمارة ، على عبد الرحمن ، شوقى امين عبد العزيز ،" الموقف الحالى للقمح فى جمهورية مصر العربية الواقع والتحديات " ، ندوة التحليل الاقتصادى لاستهلاك بعض السلع الغذائية ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مارس ٢٠٠٤ .

٦– عزة ابراهيم عمارة ، شوقى امين عبد العزيز ، " رؤية لبعض مشاكل صناعة الخبز فى مصر " ، ندوة التحليل الاقتصادى لاستهلاك بعض السلع الغذائية ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مارس ٢٠٠٤ .

٧– على عبد الرحمن على، أثر سياسات الدعم على الأمن الغذائى فى مصر، المؤتمر الخامس لمعهد بحوث الإقتصاد الزراعى، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، يناير .٢٠٠٥

٨– محمد كامل ريحان ،" استهلاك القمح فى ريف وحضر مصر "، ندوة استراتيجية إنتاج القمح ومستقبلة فى مصر، سبتمبر .١٩٨٩

٩– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإقتصاد الزراعى، أعداد مختلفة.

١٠– وزارة التموين ، هيئة السلع التموينية.

AN ECONOMIC STUDY FOR PRODUCTION AND BREAD PROCESSING IN EGYPT

SELEEM, SH. A. A. AND A. E. S. EL SHABRAWY

Agric. Econ. Res. Inst., ARC, Dokki, Giza

(Manuscript received 17 December 2008)

Abstract

Wheat is very important crop in Egypt. It is the main input for bread preparing activity, which is the main item in Egyptian meals especially for low income people. There is a lot of argue menes about the per capita consumption of wheat which was estimated at 180 K.g/Year .

That level is considered the main reason for increasing wheat imports. Wheat area reached 2.5 million faddan in year 2003, Its production amounted to 6.85 million ton at 2.73 tons per faddan. The total wheat consumption was the estimated at 14.6 million ton in that year, which makes the self sufficiency ratio about 55%.

Farm gate prices are the main factor affecting the what area positively.

The capacity of wheat crusting mills is about 24. Tons daily, and two types of wheat planer are produced due to the extraction ratio, the first type is 82% flower, while the second is 72%. The first one is representing more than 60%, and is mainly distributed for subsidized bread , while the 72% is sold at market prices.

Subsidized bread distribution is considered a problem due to the increased demand on it as its price is low 25% from the free one price).

The study recommends improving the bread quality through wheat crushing costs, improve the storing conditions, and find/better ways to allocate bread subsidy